

اللجنة الخامسة  
الجلسة ١٠  
المعقودة يوم الخميس  
١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

# الأمم المتحدة

## الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

٢٠٢٥٨٣ م

NOV 14 1991

محضر موجز للجلسة العاشرة

الجمعية العامة

الرئيس : السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

### المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين  
١٩٩٣-١٩٩٤ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال : وحدة التفتيش المشتركة

.../..

Distr. GENERAL  
A/C.5/46/SR.10  
29 October 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج  
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة  
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع  
واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United  
Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب  
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين  
١٩٩٣-١٩٩٤ (تابع) A/46/7 و A/46/6/Rev.1

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/16 و Add.1 و A/46/173 ،  
و A/46/330)

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد هولته (الثرويج) : تكلم باسم بلدان الشمال الخمسة بشأن البند المتعلق بتخطيط البرامج ، فقال إن تلك البلدان تعلق أهمية كبيرة على نظام تخطيط البرامج وأنها تزمع الاشتراك بشكل فعال في أعمال المستقبل المتصلة بالخطة المتوسطة الأجل ، التي هي الوثيقة الشاملة الوحيدة التي تتضمن الأهداف والأنشطة التي أذنت بها الدول الأعضاء والتي يتعين على المنظمة تنفيذها . وأردف قائلاً إن صلة قوى قد نشأت خلال السنوات الأخيرة بين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية . أما فيما يتعلق بهذه الأخيرة ، فإن بلدان الشمال تشاطر لجنة البرنامج والتنسيق قلقها بشأن عدم اشتراك الهيئات الحكومية في البرامج ذات الصلة وتأمل في أن ترى تلك الهيئات وقد اشتركت بشكل أكثر فعالية في عمليات الميزانية في المستقبل . وأعرب أيضاً عن رغبة بلدان الشمال في التأكيد على الحاجة إلى دراسة آثار الموارد الخارجية عن الميزانية على الخطة بشكل أكثر دقة .

٢ - وأضاف قائلاً إن تقرير الأمين العام عن المنهجية المتبعة في رصد أداء برنامج الأمم المتحدة والإبلاغ عنه (A/46/173) يقترح إدخال بعض التعديلات التي من شأنها تحسين المنهجية السابقة بشكل واضح . أما الحاجة إلى إبلاغ الدول الأعضاء عن تنفيذ البرنامج فهي فوق كل جدل ، غير أن الآراء تختلف بشأن الكيفية التي يمكن بها فعل ذلك على أفضل وجه . في بلدان الشمال لا تعتقد بأن تعليق إصدار تقرير الأداء حتى يتم اعتماد منهجية جديدة ، كما اقترح البعض ، هو أرشد الطرق لمعالجة نقاط النظام الحالي . بل هي تحبذ ، بدلاً من ذلك ، الاستمرار في الحوار بشأن كيفية تحسينه ، وتعتبر تقرير الأمين العام مساهمة هامة في تلك العملية . كما أنها ستصفي إلى أية أفكار إضافية بعيدة المدى ، بيد أنها لا تؤيد تعليق إصدار تقرير الأداء بسبب أن هذا العمل يعني ضمناً عدم وجود حاجة إلى استعراض استعمال الموارد .

(السيد هولته ، الترويج)

- ٣ - وفيما يتعلق بالمقترنات المحددة التي قدمها الأمين العام ، تلاحظ بلدان الشمال أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لم تعارضها ، كما تؤيد وجهة نظرها في أن الهدف ينبغي أن يكون انتاج تقرير مبسط . أما المقترنات فهي معقولة ومقبولة ، نظرا لأنها من المحتمل أن تحسن الابلاغ عن الاداء البرنامجي ، مما يجعل مهمة الرصد أكثر جدوى .

- ٤ - وفيما يتعلق باشار الميزانية البرنامجية الناجمة عن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين (A/46/16/Add.1) ، لاحظ ممثل الترويج أن رأي اللجنة الاستشارية ، في الفقرة ٨٧ من تقريرها (A/46/7) ، هو أنه ما من توصية من تلك التوصيات متؤدي إلى احتياج مخصصات إضافية ، ومع ذلك تفيد لجنة البرنامج والتنسيق ، في الفقرة ٥ من تقريرها ، بأنه سيتم إعداد تقديرات منقحة وتقديمها إلى الجمعية العامة .

- ٥ - وأشار إلى الفقرة ٦ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، التي تفيد بأن الأمين العام سيضع الترتيبات لتلبية توصية لجنة البرنامج والتنسيق الداعية إلى إنشاء وحدة منفصلة متميزة ضمن مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي للاطلاع بالأنشطة التي تقع ضمن مسؤوليتها على النحو المقترن بموجب البرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل ، فقال إن بلدان الشمال تؤيد تلك التوصية .

- ٦ - السيد دوهالت (المكسيك) : أعرب عن رغبته في الإشارة إلى ثلاثة جوانب عامة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ ، وهي : المبلغ الإجمالي ، وتوزيع الموارد ، والمنهجية التي اتبعت في إعدادها .

- ٧ - أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فما برات الجمعية العامة خلال السنوات الأخيرة تبذل جهودا كبيرة لتحقيق الامتنادة من الموارد المالية للمنظمة على نحو أكثر كفاءة كما أن ترشيد عملية الميزانية هو أحد المهام الرئيسية للجنة . بيد أنه سيكون من الخطير عدم التمييز بين الانضباط والتشدد المفرط . إذ أن نهاية من الميزانية هي ضمان توفر الموارد اللازمة للأمم المتحدة لمعالجة المشاكل الدولية الراهنة بالشكل الصحيح . ولذلك فإن محاولة جعل أنشطة الأمم المتحدة تتقييد بمعايير ميزانية مشددة موضوعة مسبقا هو أمر يثير القلق ، نظرا لأن هذا العمل يمكن أن يشل

(السيد دوهالت ، المكسيك)

المنظمة تقريبا . ومما هو أكثر خطورة وجود محاولات لجعل معدل النمو المحدد شرطاً مسبقاً للدول الأعضاء كي تفي بالتزاماتها المالية القانونية .

- ٨ - أما معدل النمو الفعلى المسطط في الميزانية البرنامجية المقترحة ، فهو معدل مقبول . ويلاحظ وفده توصيات اللجنة الاستشارية لتخفيض النفقات المسططة بمقدار ٤٣ مليون دولار تقريبا ، ويقدر الجهد التي بذلتها . بيد أنه من السابق لأوانه البت في جدوى التخفيضات المقترحة ، التي لابد من النظر في كل منها عند النظر في مختلف أبواب الميزانية . فالكثير من اقتراحات التخفيض يقوم على مستوى الموارد غير المعرفة في الميزانيات السابقة ، بيد أن وفده ليس مقتنعا بمعاملة المخصصات غير المرصودة والالتزامات غير الممفأة على قدم المساواة ، كما يود مزيدا من الإيضاحات من اللجنة الاستشارية بشأن هذا الجانب من مقترحاتها .

- ٩ - وكانت الجمعية العامة قد وافقت في دورتها السابقة على منح الأولوية لخمسة مجالات عند إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . بيد أن وفده يرى أن التوزيع المقترح لموارد فترة السنتين تلك لا يبين على النحو الواجب الأولوية التي منحتها الجمعية العامة لأنشطة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية . وقد اتفق ذلك في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والتنسيق ، عندما اعترضت وفود مختلفة على معدل النمو الفعلى السلبي في الأبواب المتعلقة بمؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . وأعرب عنأمل وفده في التوصل إلى حل عادل معقول لهذه المشكلة عند بحث كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة على حدة .

- ١٠ - وفيما يتعلق بمنهجية إعداد الميزانية ، أعرب ممثل المكسيك عن تقدير وفده للجهود المبذولة لربط هيكلها بهيكل الخطة المتوسطة الأجل . بيد أنه لا يزال من الضروري إدخال تحسينات على المنهجية ، من شأنها تسهيل تحليل ميزانيات فترات السنتين . واحد هذه التحسينات هو تغيير الأسلوب المتبع في حساب معدلات النمو بين ميزانيتين متتاليتين . وأعرب عن ترحيب وفده بتوصية لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/A، الفقرة ٤٩) ، بضرورة عقد حلقة دراسية تقنية مخصصة لاستعراض مسائل المنهجية ، نظرا لأن تحسين المنهجية الحالية ستكون له آثار مفيدة بالنسبة للأمانة العامة والدول الأعضاء على حد سواء .

(السيد دوهالت ، المكسيك)

١١ - واختتم كلامه بالإعراب عن رغبته في مشاطرة الأمين العام قلقه بشأن المبالغ التي تدين بها للمنظمة بعض الدول الأعضاء . فقد تبين مراراً أن إداء الأمم المتحدة يمكن أن يتأثر تأثيراً خطيراً بعدم توفر الموارد لديها للاضطلاع بالأنشطة التي أذنت بها الدول الأعضاء . فالتشدد المفرط في الميزانية وتقاعس بعض البلدان المتكرر عن دفع نصيبها من الاشتراكات يشكلان تهديدين خطيرين للمصحة المالية للمنظمة .

١٢ - السيد بروتودينيغرات (اندونيسيا) : أعرب عن مشاطرة وفده الأمين العام ورئيس اللجنة الاستشارية قلقهما العميق بشأن التباين الحاصل بين تعزيز دور الأمم المتحدة من جهة ومواردها المحدودة من جهة أخرى . وقال إنه لابد من منح الأولوية العليا للعثور على طرق يمكن بها للدول الأعضاء المساعدة في حل الأزمة المالية للمنظمة حالاً نهائياً . وقد تشمل تلك الطرق تحريم الإمساك المتعمد عن دفع الاشتراكات للمنظمة ، وسد الثغرة الموجودة في المادة ١٩ من الميثاق التي شجعت على تراكم المبالغ المستحقة الدفع المختلفة على الدوام ، وإنشاء صندوق رأس المال العامل لتفطية حالات الدفع البسيطة ، المتأخرة لأسباب فنية بحثة .

١٣ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ ، قال إن مما يشجع وفده التقدم المحرز في إشراك الهيئات الحكومية الدولية المسؤولة عن الميزانية البرنامجية في المراحل الهامة من إعدادها . بيد أنه مما يشير الانزعاج ملاحظة أن الهيئات القطاعية المختصة لم تستعرض برامج العمل ، بالنسبة لمعظم أبواب الميزانية . وأعرب عن موافقة وفده على التعليق الذي أبدته لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٢ من تقريرها (A/46/16) والتي مفاده أن تصبع عمليات الاستعراض منتظمة وأن تؤدي جميع الهيئات الحكومية الدولية دورها أثناء تنفيذ الميزانية البرنامجية .

١٤ - وأضاف قائلاً إن معدلات النمو في الميزانية البرنامجية المقترحة قد أدت إلى نشوء جدل بشأن علاقتها بملخص الميزانية البرنامجية . وأعرب عن ميل وفده إلى الموافقة على وجهة النظر التي أعرب عنها رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في بيانه الاستهلاكي ، التي مفادها أن الملخص ليس مقفزاً مطلقاً في ظل إجراءات الميزانية الحالية ، بل هو إشارة أولية إلى الموارد . أما فيما يتعلق بالمسألة الفنية جداً التي فحواها ، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من

(السيد بروتودينغرات ، اندونيسيا)

الميزانية البرنامجية المقترحة (A/46/6/Rev.1) ، التساؤل عما إذا كان المبلغ المطلوب يقع ضمن التقدير الأولي المقدم في المخطط ، فقد أعرب عن عدم تمكّنه من فهم الحسابات التي قدمت دعماً لذاك البيان . ولذلك فإن وفده عاجز ليس فقط عن تقييم العمليات الحسابية للميزانية بل عاجز أيضاً عن تقييم الدلالة البرنامجية للنمو المقترن ، وهو يرحب بتلقي مزيد من الإيضاح من الأمانة العامة بشأن هذا الموضوع .

١٥ - وفيما يتعلق بالتخفيض المقترن للموارد ، لاحظ أن النمط مشابه لنمط المخصصات المنتجة لفترة الستين السابقة ، لكن مع بعض الفروق الملحوظة . وأول هذه الفروق تضاؤل التصنيف المخصص لأنشطة حفظ السلام ، تماماً في الوقت الذي يتوقع فيه ازدياد دور الأمم المتحدة في هذا المجال . لهذا كان لابد من الأمل في لا يعيق الانخفاض في الموارد تنفيذ الأنشطة المسقطة . والفرق الثاني هو النمو الفعلي الكبير الذي حظي به بباب حقوق الإنسان ، الذي ربما قدّبه إلى حد ما مراعاة الأنشطة المتزايدة ، إعداداً للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان . فإن كان الحال كذلك ، لماذا ظهر نمو فعلي ملبي في الباب المتعلق بمؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في حين الذي يتوقع فيه أيضاً ازدياد الأنشطة في هذا المجال ؟ . وأعرب عن سرور وفده بلاحظة النمو الفعلي فوق المتوسط البالغ ٢ في المائة والمقترن من أجل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، لكنه أشار إلى أن قسماً كبيراً من ذاك النمو يمكن عزوه إلى بنود غير متكررة ، وأن الميزانية العامة لا تزال دون ذلك بالنسبة لجميع اللجان الإقليمية باستثناء واحدة . وأعرب في النهاية عن تردّيد وفده دعوة اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٨ من تقريرها (A/46/7) ، إلى فرض قيود أهدى على تكاليف سفر الموظفين .

١٦ - وأضاف قائلاً إن عملية الميزنة البرنامجية الجديدة قد ولّت تحسيناً يلقى الترحاب في مجال وضع الأولويات ، بيد أنه لم يتم تخصيص أية زيادة في الموارد للكثير من البرامج الفرعية ذات الأولوية ، في القطاع الاقتصادي والاجتماعي بوجه خاص . وأعرب عنأمل وفده في أن تحظى تلك البرامج الفرعية بال الأولوية بالنسبة للموارد المتاحة عند تنفيذ الميزانية البرنامجية . وأردف قائلاً إن وفده يرى أيضاً بأنه من حق الدول الأعضاء وضع الأولويات . ولذلك ، فللهيئات الحكومية الدولية بما فيها هيئات القطاعية ، إنما يعود بذلك كل جهد لتحديد الأولويات التي يتعين تبيانها في الميزانية البرنامجية .

(السيد بروتودينغرات ، اندونيسيا)

١٧ - واستطرد قائلاً إن الدور المتزايد الاممية الذي تلعبه الموارد الخارجية عن الميزانية هو دليل يلقي الترحاب على إحياء مبدأ التعددية ، بيد أنه يشير عدداً من المشاكل ، أولها الخوف من أن تؤدي الأنشطة الخارجية عن الميزانية إلى تشويه أولويات المنظمة . بيد أن الخبرة على الصعيد الإقليمي قد بيّنت أن الموارد الخارجية عن الميزانية قد لعبت دوراً تكميلياً هاماً في تنفيذ البرامج والأنشطة ذات الأولوية التي حرمت من دعم الميزانية العادية ، وهذا أبعد ما يكون عن تشويه الأولويات . والمشكلة الثانية هي ادعاء عدم توفر الشفافية في عرق تلك الموارد وإدارتها والإبلاغ عنها . وفي هذا المدد ، تستحق التوصيات التي قدمتها وحدة التفتیش المشتركة في تقريرها عن الموضوع (JIU/REP/90/3) النظر الجدي بحثاً عن الحل . والمشكلة الثالثة هي المعيبة المتزايدة الشقل من تكاليف الدعم التي تفرضها العمليات الخارجية عن الميزانية على الأمانة العامة والميزانية العادية . وفي هذا الصدد ، هناك ما يبرر اقتراح اللجنة الاستشارية المتعلق بوضع مبادئ توجيهية تضمن رد تلك التكاليف على نحو وادٍ .

١٨ - ولم تبين الخبرة خلال العقد الماضي أن رشاقة عدد موظفي المنظمة هو دليل على تحسن صحتها ، فحسب ، بل بيّنت أيضاً أن المنظمة لا تستطيع العمل بكفاءة إلا إذا التزمت الدول الأعضاء بجعلها تفعل ذلك . ومع ازدياد التوقعات المرجوة من الأمم المتحدة ، لم يعد في وسع مفهوم النمو الفعلي الصفر ، التعسفي ، أن يساعد في فرض الانضباط على الميزانية . فهذا يجعل المنظمة عديمة الاشر وقد يؤدي إلى نتائج معاكسة .

١٩ - السيد أوسيلا (الأرجنتين) : قال إن المنهجية المتبعة في إعداد الميزانية معقدة ، من حيث أن وثيقة الميزانية تبيّن هيكل المنظمة المعقد والترابط فيما بين أنشطتها . ولابد من أن يؤدي اقتراح لجنة البرنامج والتنسيق المتعلق بعقد حلقة دراسية فنية مخصصة (A/46/16 ، الفقرة ٤٩) إلى إدخال تحسينات على عملية إعداد الميزانية . كما أن تنقيح المنهجية سيسهل حساب معدل النمو ، كما سيسهل مقارنة الميزانيات المتعاقبة ويوضح العلاقة بين الميزانية والخطبة المتوضطة الأجل . ويمكن للحلقة الدراسية أن تنظر بشكل مفيد في تحديد مختلف المفاهيم ، مثل التمييز بين النفقات المتكررة وغير المتكررة ، المستخدمة في إعداد الميزانية ، والسعى إلى اقتراح التحسينات .

(السيد أوسيل ، الارجنتين)

٢٠ - كما أن شكل الميزانية عنصر رئيسي في تحسين فهم وثيقة الميزانية . وفي هذا الصدد ، يلاحظ وفده ظهور أنشطة متماثلة في أبواب مختلفة من الميزانية ، وهي أنشطة كان ينبغي بشكل واضح وضعها مع بعضها . وقد أعربت لجنة البرنامج والتنسيق عن مخاوف مماثلة ، ودعت إلى تقديم شكل جديد للميزانية في الدورة السابعة والأربعين .

٢١ - ولابد من أن يسهل إعداد ميزانية فترة السنين ١٩٩٣-١٩٩٢ ، ضمن إطار الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، الانتقال المباشر من برمجة الأنشطة إلى تنفيذها . فقد شكلت الأولويات المذكورة في الخطة المتوسطة الأجل الأساس بالنسبة لتوزيع الموارد . كما لا ينبغي أن يسفر إدراج الأنشطة لمعالجة المشاكل الجديدة عن أي إهمال بالنسبة للمشاكل القائمة .

٢٢ - وأعرب عن قلق وفده بشأن معدل النمو الفعلي البالغ ٩٪ في المائة . إذ أنه يتعمّن توزيع الموارد بكفاءة لتفادي حدوث زيادات في الميزانية تؤدي إلى استمرار اشتراكات الدول الأعضاء . وأردف قائلاً إن وفده سينظر بإيجابية في تخفيضات الميزانية التي اقترحها اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/46/7) .

٢٣ - لاحظ مع القلق تعديلات ملأ الموظفين التي اقترحها الأمين العام ، بسبب أن إعادة تصنيف الوظائف لم تتم بشكل موحد في جميع أبواب الميزانية . وهذا يوحي بأن إعادة التصنيف قد لا تزيد عن كونها ترقية مقتنة ؛ لذا ينبغي تبرير جميع عمليات إعادة التصنيف . وأعرب عن تأييده ، في هذا الصدد ، لجميع تعليمات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بتحسين الاجراءات المستعملة في تقييم أعباء العمل (A/46/16 ، الفقرة ٤٢) .

٢٤ - وأضاف قائلاً إن توفر الموارد الخارجية عن الميزانية ، التي ضاعفت عمليات المبلغ الإجمالي من الموارد المتوفّرة ، قد جعل من الممكن تنفيذ مختلف البرامج والأنشطة . بيد أنه لابد من اتباع الأولويات المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٤٥ عند توزيع هذه الموارد . وأعرب عن تطلع وفده في هذا الصدد إلى صدور التقرير المتعلق باستعمال الموارد الخارجية عن الميزانية ، المطلوبة بموجب القرار ٢٥٤/٤٥ .

(السيد أوسيلا ، الأرجنتين)

٢٥ - وأعرب أخيراً عن تأييد حكومته للدور الجديد الذي تتطلع به الأمم المتحدة في البيئة السياسية الدولية المتغيرة ، وعن قبولها المسؤوليات المالية المترتبة عليها بوصفها عضواً في المنظمة .

٢٦ - السيد آيبيوا (نيجيريا) : قال إنه سبق للجمعية العامة أن طلبت من الأمين العام في قرارها ٢٥٣/٤٥ أن يولي اهتماماً خاصاً ، عند إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ ، لحفظ السلم والأمن الدوليين ، والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، والانعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا ، والبيئة ، ومكافحة المخدرات على الصعيد الدولي . بيد أن النمو السلسلي المسجل في البابين ١٥ و ١٨ من الميزانية سيكون له أثر ضار على التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وعلى الانعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا .

٢٧ - وأعرب عن دهشة وفده لدى ملاحظته إدراج البرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل (افريقيا : الحالة الاقتصادية الحرجية ، والانعاش والتنمية) في الباب الفرعى ١١ - ألف من الميزانية البرنامجية (مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي) ، بدلاً من إدراجه في إدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، اللتين تتحملان المسؤولية الكاملة عن الأنشطة ذات الملة . وأردف قائلاً إن وفده يدعو إلى إنشاء وحدة مستقلة في مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، من أجل القيام بالأنشطة المقررة بموجب البرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل .

٢٨ - وتابع كلامه قائلاً إن النمو الفعلي البالغ ٢,٧ في المائة في الباب ٢٣ من الميزانية (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) لا يبيّن الأولوية العليا التي منعّتها الجمعية العامة للجنة الاقتصادية لافريقيا . فمعظم أنشطة هذه الأخيرة تعتمد بشكل شديد على التمويل من خارج الميزانية . وفي أعقاب تشكيل الاتحاد الاقتصادي الأفريقي ، ظهرت حاجة ملحة إلى موارد كافية لتمكن إجهزة الأمم المتحدة من دعم أهداف ذاك الاتحاد . ولابد ، في هذا الصدد ، من توفير التمويل الكامل للمعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط الاقتصادي . وأعرب عن تأييد وفده ملاحظات اللجنة الاستشارية المتعلقة بضرورة توفير الموارد اللازمة لمرافق البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات (A/46/7 ، الفقرة ١٢-٢٣) . وعلاوة على ذلك ، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ الإجراءات لتنفيذ طلب الجمعية العامة الوارد في القرار ٢٤٨/٤٥ باء ، الداعي إلى إحياء برنامج تدريبي للمترجمين / مدوني المحاضر الموجزة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

(السيد آيبيوا ، نيجيريا)

٢٩ - وفيما يتعلق بتوصية اللجنة الاقتصادية بشأن تخفيف مصاريف السفر في الباب ٧ من الميزانية (القضاء على الفصل العنصري) ، قال إن اتخاذ أي خطوة من هذا النوع سيكون ضاراً بأعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي تعمل جاهدة عتاد اجتماعات في مختلف الواقع بقصد تعزيز عملية إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة . وبالمثل ، فإن وفده لا يؤيد توصية اللجنة الاستشارية التي تعارض في إعادة تصنيف وظيفة المسؤول القانوني من ف - ٤ إلى ف - ٥ فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (A/46/7) الفقرة ٩ - ١٠ .

٣٠ - ونظراً لدور الأمم المتحدة المتغير وتوقعات الدول الأعضاء ، فإن الميزانية القائمة على أمان النمو الصقر ليست ممكنة عملياً ، ولذا فإن وفده يؤيد الزيادة الفعلية البالغة ٩٪ في المائة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢ .

٣١ - وفيما يتعلق بتنظيم البرامج ، أعرب عن تأييد وفده لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بعقد حلقة دراسية فنية مخصصة . كما أعرب عن اعتقاد وفده بضرورة تحسين التحليل البرنامجي في مقدمة الميزانية ، وإعادة ترتيب شكلها بقصد توفير قدر أكبر من الشفافية وتعزيز الاستعمال الأمثل للموارد بقدر أكبر من المرونة .

٣٢ - وأعرب أخيراً عن ترحيب وفده بـ إدخال تحسين في مجال إمداد الوثائق في حينها ، نظراً لأن التأخير في إمدادها قد أعاق أعمال بعض اللجان .

البند ١١٢ من جدول الأعمال : وحدة التفتيش المشتركة (A/46/34 ، A/46/89 و A/46/219)

٣٣ - الرئيس : في محاولة لمراعاة وجهات نظر أعضاء اللجنة بشأن أعمال وحدة التفتيش المشتركة ، أعرب عن رغبته في أن يقترح بأن تنظر اللجنة في التقارير الموضوعية لوحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال المتملة بها . كما اقترح سياغة مشروع مقرر مؤداه أن اللجنة قد أحاطت علمًا ببرنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ١٩٩١ وأنها ستبحث البند بعمق في الدورة السابعة والأربعين . وأردف قائلاً إنه في حال عدم سماعه أي اعتراض ، سيعتبر ذلك رغبة من اللجنة في موافقة عملها على هذا النحو .

٣٤ - وقد تقرر ذلك .

- ٢٥ - السيد كيجانو (رئيس وحدة التفتيش المشتركة) : قدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/46/34) ، فقال إن التقرير المعروض على اللجنة يختلف عن التقارير السابقة من حيث أنه قد أضيفت إليه مواد جديدة ، ولاسيما فيما يتعلق بوضع برامج العمل في المستقبل وتنفيذ قرارات الجمعية العامة وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ، ذاتصلة . وأعرب عن اعتقاد وحدة التفتيش المشتركة بأن تقديم المزيد من المعلومات الموضوعية بشأن الأعمال الجارية والمأجورة وأعمال المتابعة سيسهل الحوار مع الجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة ، بحيث تتمكن الوحدة من التركيز على الأولويات والاحتياجات المتغيرة ، بشكل أكثر انتظاما . ويبين التغير في التأكيد رغبة الجمعية العامة في أن تولي وحدة التفتيش المشتركة قدرًا أكبر من الاهتمام لمسائل التنظيم والميزانية والإدارة ، وهي المجالات التي مابرحت الوحدة تزيد أعمالها فيها خلال السنوات الثلاث الماضية . وتتضمن التقارير الأخيرة تحليلًا مقارنًا لعملية الميزنة في منظومة الأمم المتحدة ، وإدخال نظم الأقراض البصرية ، وتوفير المشتريات لمشاريع التعاون التقني ، والموارد الخارجية عن الميزانية ، وبعض المسائل المتعلقة بشؤون الموظفين . وستواصل وحدة التفتيش المشتركة البحث عن مجالات جديدة للأنشطة بالتنسيق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، وتكثيف تعاونها مع مراجعي الحسابات ووحدات التقييم في مختلف المنظمات . كما ستولي اهتماما خاصا لعملية الاصلاح والتجديد في الأمم المتحدة ، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢١٣٤١ .

- ٢٦ - وأضاف قائلا إن الجزء الثاني من التقرير المعروض على اللجنة يستعرض تطور نظم التقييم منذ أواخر عقد السبعينات ، وهي الفترة التي أحرز خلالها تقدم كبير في إنشاء نظم التقييم الداخلية . بيد أن المفتشين يعتقدون الآن بأن أعمال الوحدة بشأن منهجية التقييم قد اكتملت إلى حد كبير ، وأن الوقت قد حان للتركيز بشكل أكبر على أعمال التقييم العملية ، ولاسيما في مجالات التنظيم والميزانية والإدارة . ويبيّن تقرير وحدة التفتيش المشتركة عددا من الاقتراحات في هذا الشأن .

- ٢٧ - واستطرد قائلا إن مهمة وحدة التفتيش المشتركة هي تعزيز قدر أكبر من التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات ، وأنها قد أعدت في هذا الصدد مجموعة من التقارير ، بما فيها التقرير المتعلق بالتنسيق بين الأنشطة المتصلة بالإنتزار المبكر عن تدفقات الالجئين المحتملة . كما يوجد في الوقت الحاضر اهتمام متجدد بالتنسيق في مجالات ، مثل الأنشطة التنفيذية لاغراف التنمية ، وتقديم وحدة التفتيش المشتركة بناء على ذلك ، بإجراء دراسات عن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية

(السيد كيجانو)

المتعددة الاطراف ؛ واللامركزية ؛ وعملية المائدة المستديرة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ والمسائل المتصلة بالتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية .

٣٨ - ويبيّن التقرير المعروض على اللجنة أفكاراً بشأن إدخال مزيد من التحسين على أعمال وحدة التفتيش المشتركة ، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في السنوات الأخيرة . وهكذا أدرج تعليق أكثر تفصيلاً بشأن تنفيذ التوصيات السابقة للوحدة المذكورة . وسيواصل المفتاشون هذا الإبلاغ في التقارير المقبلة ، كما سيبذلون جهوداً خاصة لضمان أن تنظر الهيئات التشريعية المعنية في تقارير الوحدة في حينه ؛ فهذا أمر جوهري إن كان للتقارير أن تؤدي غرضاً مفيدة .

٣٩ - ولاحظ السيد كيجانو أن وحدة التفتيش المشتركة من hemisphere في اجراء تغيير كبير في أنشطتها ، من حيث البرمجة والمتابعة والتعاون مع هيئات ، مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق ومجلس مراجعى الحسابات ، وتحسين أساليب عمل الوحدة . كما سبق لها أن حددت خططاً من أجل استعمال تكنولوجيا الحاسوبات الالكترونية لإجراء البحوث والتحليل ، وانتاج التقارير ، وإنشاء نظام للإعلام الإداري من أجل أغراض المتابعة والتخطيط والإحالة المتعددة . وأردف قائلاً إن نجاح هذه الجهود سيتوقف إلى حد كبير على دعم اللجنة وعلى الاجراءات المتعددة لتنفيذ الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٣٧ ، التي تدعو إلى تحسين قدرة وحدة التفتيش المشتركة على البحث والتحليل . وفي هذا الصدد ، فقد يبرهن عدد موظفيها المحدود عن عدم كفايته ، بالنظر لطبيعة أعمال وحدة التفتيش المشتركة ونطاقها .

رفع الجلسة الساعة ١٠/١٣